مكانة المؤسسة الملكية في السياسة الاجتماعية بالمغرب

الباحث محمد الرقيبي
باحث في سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية
مختبر الأبحاث القانونية وتحليل السياسات
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية القاضي عياض–مراكش
المغرب

ملخص:

يتدخل في رسم معالم السياسة الاجتماعية بالمغرب مجموعة من المتدخلين والفاعلين، ويشكل الملك فاعلا هاما وأساسيا في المسألة الاجتماعية بالمغرب، ويستمد الملك هذا الدور الهام من خلال الصفة الدينية للملك بوصفه أميرا للمؤمنين، إضافة إلى صلاحياته الدستورية باعتباره رئيسا للدولة، ويمارس الملك أدواره الأساسية في السياسة الاجتماعية عبر الخطب الملكية من خلال التوجيهات التي يقدمها، ثم عبر آلية جلسات العمل التي تشكل وسيلة لتتبع تنفيذ مختلف الأوراش والبرامج، ومن بينها البرامج الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الملك– السياسة الاجتماعية– المرجعية الدستورية– المرجعية الدينية.

Abstract:

A multitude of stakeholders and actors intervene in shaping the contours of social policy in Morocco. Among them, the King stands as a pivotal and fundamental figure in the realm of social affairs. This prominent role derives from the King's dual identity: his religious status as Commander of the Faithful and his constitutional authority as Head of State. The King exercises his core functions in social policy through royal pronouncements, offering directives and guidance. Additionally, he utilizes working sessions as a mechanism to monitor the implementation of diverse projects and programs, encompassing social programs.

Keywords: King- Social Policy- Constitutional Reference- Religious Reference.

تقديم:

شهدت المسألة الاجتماعية بالمغرب مجموعة من التحولات، حيث تأثر الدور الاجتماعي للدولة بالمغرب بعدد من المتغيرات الداخلية والخارجية والتي أسهمت في تعزيز هذا الدور تارة، وتراجعه تارة أخرى.

وإذا كانت الدولة المغربية قد سعت بعد الاستقلال إلى بناء مؤسساتها الوطنية، وتقديم بعض الخدمات الأساسية للمواطنين، حيث أحدثت مؤسسة للإنعاش الوطني على سبيل المثال لا الحصر، فإن مطلع الثمانينات سيشهد تراجعا لأدوار الدولة على المستوى الاجتماعي، حيث سيدخل المغرب في برنامج التقويم الهيكلي والذي استهدف استعادة التوازنات المالية في مقابل التراجع عن تدخل الدولة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد كان لهذا البرنامج آثار فادحة على مستويات البطالة والفقر والهشاشة خاصة في المجال القروي، حيث تميزت هذه المرحلة أيضا بارتفاع نسب الهجرة القروية إلى الحواضر.

وقد شكلت سنوات التسعينات منعطفا هاما في تعاطي السلطات العمومية مع المسألة الاجتماعية، حيث تميزت هذه المرحلة بانفتاح سياسي وموجة حقوقية على المستوى العالمي انعكست على المسألة الاجتماعية بالمغرب، حيث تم إطلاق مجموعة من البرامج المتعلقة بالخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، طرق...) وخاصة في المجال القروي والذي تحمل عبء برنامج التقويم الهيكلي، وهو ما سيتعزز بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 وبرامج اجتماعية أخرى (راميد، دعم الأرامل، تيسير، مليون محفظة...)، وقد شكل وباء كورونا منعطفا هاما في تعاطي الدولة مع المسألة الاجتماعية، حيث سيتم سنة 2020 إطلاق ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

وفي هذا الصدد فقد شكلت المؤسسة الملكية فاعلا هاما على مستوى السياسة الاجتماعية بالمغرب، يرجع ذلك إلى كونها صاحبة المبادرة على مستوى إطلاق أهم البرامج الاجتماعية منذ الألفية الجديدة، غير أن هذا الدور لا يقتصر على مستوى المبادرة فقط، بل يتجاوز ذلك إلى تتبع الإنجاز وتقييم الحصيلة.

وتحظى المؤسسة الملكية بالمغرب بمكانة خاصة في النظام السياسي المغربي، وتنبع هذه المكانة من المشروعية الدينية والرصيد التاريخي لهذه المؤسسة، ثم من الأهمية التي يمنحها لها الحقل الدستوري.

فإذا كانت القواعد الدستورية ظلت تمنح الملك صلاحيات هامة في النظام السياسي المغربي، فإن مكانة الملك الفوق دستورية والمستمدة من مشروعيته الدينية منحته مجالا أوسع في تدبير شؤون الدولة وأزماتها.
فالمشروعية الدينية للملك شكلت القاسم المشترك بين جميع الأسر التي حكمت المغرب منذ القرن التاسع الميلادي[1]، ومن هذا المنطلق، فقد ارتكزت هذه المشروعية الدينية على عنصرين إثنين يتمثلان في نظام الخلافة، والبيعة.
وبالإضافة إلى المشروعية الدينية، فقد اكتسبت الملكية بالمغرب مشروعية دستورية، والتي جاءت مدعمة ومؤكدة لسمو هذه المؤسسة، من خلال منحها صلاحيات تجعلها متميزة عن باقي المؤسسات[2].

تناقش هذه الدراسة إشكالية أساسية تتمثل في مدى مساهمة المؤسسة الملكية في رسم معالم السياسة الاجتماعية بالمغرب، ويتفرع عن هذه الإشكالية سؤالين وهما كالآتي:

- ✓ ما هي آليات مساهمة الملك في السياسة الاجتماعية بالمغرب؟
- ✓ ما هي المرجعيات المتحكمة في مساهمة المؤسسة الملكية في السياسة الاجتماعية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية والاسئلة المتفرعة عنها، سيتم تقسيم هذه الدراسة كما يلي:

- ✓ **الفقرة الأولى: آليات مساهمة الملك السياسة الاجتماعية**
- ✓ **الفقرة الثانية: مرجعية اهتمام الملك بالمسألة الاجتماعية**

الفقرة الأولى: مرجعية اهتمام الملك بالمسألة الاجتماعية

إن المكانة السامية التي يحظى بها الملك في النظام السياسي المغربي يعود إلى تعدد المشروعيات التي تقوم عليها الملكية، وهو ما سمح لها أن تتبوأ صدارة المؤسسات، فالملك هو الحكم الأسمى بين المؤسسات.

إن اهتمام الملك بالمسألة الاجتماعية يجد سنده في وظيفة الملك بالمغرب والمرتبطة بمشروعية مزدوجة، أولاها تقليدية متمثلة بالأساس في الدين الإسلامي، هذا الأخير منح للمؤسسة الملكية سموا على باقي المؤسسات، وضمانة للبقاء والاستمرارية، أما الثانية فهي امتداد للأولى، وتتعلق بالجانب الدستوري والقيم الديمقراطية.

أولا: المشروعية الدينية:

تعتبر المؤسسة الملكية بالمغرب من أقدم الملكيات عبر التاريخ، فهي تلعب دورا هاما في تدبير مختلف شؤون الدولة، وتعتبر حكما أسمى بين مختلف الفاعلين، بالإضافة إلى دورها الحاسم في تدبير الأزمات، وإذا كان النص الدستوري يمنح للملك هذه الأدوار الواسعة، فإن الرمزية الدينية لهذه المؤسسة تشكل المرجعية ذات الأولوية.

إن المرجعية الدينية للملكية بالمغرب تمنحها مكانة فوق دستورية، تسمح لها في مجموعة من المناسبات بتجاوز النص الدستوري والاستناد على الحمولة الدينية للملك وما يرافقها من ضوابط لاتخاذ عدد من الإجراءات، وهذا ما سيعود بنا إلى سنة 1981، حيث أعلن الفريق الاتحادي عن نيته في الانسحاب من البرلمان، وهو ما دفع الملك إلى تحذير الحزب بإمكانية حله في حالة الانسحاب، هذا التحذير الذي لم تعبر معه المعارضة الاتحادية عن رغبتها في الرجوع عن القرار سيدفع الملك إلى تحريك مشروعيته الدينية بوصفه أميرا للمؤمنين لوضع هذه المعارضة خارج الجماعة الإسلامية، هذا الإجراء إضافة إلى إجراءات أخرى سيدفع الفريق الاتحادي إلى العدول عن هذا القرار.[3]

تقوم الشرعية الدينية للملكية بالمغرب على كل من البيعة والتي كانت ولا تزال ضامنا فعليا للاستقرار السياسي[4]، إضافة إلى إمارة المؤمنين بدلالاتها التاريخية المستمدة من التراث السياسي الإسلامي.

أ- البيعة:

يعرف ابن خلدون البيعة ب"العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه، وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه من الأمر على المنشط والمكره".[5]

هكذا، تعتبر البيعة الآلية المعتمدة في انتقال الحكم بين الملك وولي عهده في المغرب، ومصدر مشروعية الحاكمين، بالرغم من كون هذه الآلية كانت تحمل طابعا شكليا، وتخلوا من صفتها التعاقدية الفعلية.

لقد ارتبطت البيعة في الممارسة التاريخية لسلاطين المغرب بثلاث حالات، تتمثل الأولى باجتماع أهل الرأي والمشورة ليقرروا في من سيخلف الملك الراحل، أو لإثبات عدم قدرة الملك الحالي على أداء مهامه وهي حالة نادرة الوقوع، والثانية وهي الأكثر شيوعا وهي مبايعة ولي العهد والذي يكون معينا من الملك الراحل وهو على قيد الحياة، ثم الثالثة وهي التغلب والقهر والذي تصبح معه البيعة إجراء شكليا لتزكية أمر واقع.[6]

وبالرغم من دسترة المؤسسة الملكية وتحديد صلاحياتها، فقد ظلت هذه الآلية التقليدية حاضرة في انتقال الملك، مع مراعاة تحديث هذه الآلية، وهو ما سيتجلى في عملية مبايعة الملك محمد السادس بعد رحيل الملك الحسن الثاني، حيث تميزت بطابعها المؤسساتي بعد أن

كانت تتم بين الأشخاص والملك، حيث ستتم هذه البيعة بين الملك من جهة وممثلي الأمة والحكومة والأحزاب السياسية والقضاء والجيش من جهة ثانية.[7]

إن البيعة آلية يضمن بها الحاكم رعاية شؤون رعاياه الدينية والدنيوية، وهذا ما سيؤكده أيضا نص بيعة الملك محمد السادس والذي تلاه إذ ذاك وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عبد الكبير العلوي المدغري "... وإنه لما قضى الله بوفاة أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين، وإمام المسلمين في هذا البلد الأمين، جلالة الملك الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن قدس الله روحه وطيب ثراه، وعطر بأريج الرحمة مثواه، ولما كانت بيعته الشرعية في أعناق المغاربة جميعا من طنجة إلى الكويرة، وكانت البيعة من الشرع وهي الرابطة المقدسة التي تربط المؤمنين بأميرهم، وتوثق الصلة بين المسلمين وإمامهم، وكان فيها ضمان حقوق الراعي والرعية، وحفظ الأمانة والمسؤولية، وسيرا على المعهود في تقاليدنا الملوكية المرعية، والتي بفضلها تنتقل البيعة بولاية العهد من الملك إلى ولي عهده من بعده، فإن أصحاب السمو الأمراء وعلماء الأمة وكبار رجالات الدولة ونواب الأمة ومستشاريها ورؤساء الأحزاب السياسية وكبار ضباط القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية الموقعين أسفله، إذ يعبرون عن ألمهم بفقدانهم لرمز الأمة سليل الملوك العلويين الكرام، وواسطة عقد الأئمة العظماء الأعلام، مولانا الحسن بن مولانا محمد بن مولانا يوسف بن مولانا الحسن، ويبتهلون إلى الله جلت قدرته وتجلت عظمته أن يسكنه فسيح الجنان، ويحسن إليه أكبر الإحسان، على إخلاصه وتضحيته، وأدائه الأمانة على وجهها، ووفائه بالرسالة بأكملها، يقدمون بيعتهم الشرعية لخلفه ووارث سره صاحب الجلالة والمهابة أمير المؤمنين سيدنا محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن جعل الله أيامه أيام يمن وخير وبركة وسعادة على شعبه وبلده، وحقق على يديه الكريمتين آمال هذه الأمة الوفية المتمسكة بعرشه والمتفائلة بعهده، ملتزمين بما تقتضيه البيعة من الطاعة والولاء والإخلاص في السر والعلانية والمنشط والمكره طاعة لله عز وجل، واقتداء بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، سائلين الله لأمير المؤمنين طول العمر ودوام النصر والعز والتمكين."[8]

ب–إمارة المؤمنين:

تحظى الألقاب بأهمية بالغة في المجال السياسي، فهي تسمح بتبيان السمو والتفوق ورسم الحدود بين الحاكم والمحكومين، وهذا ما ينطبق على أمير المؤمنين، هذا اللقب الذي يعتبر الخليفة الثاني عمر بن الخطاب أول من حمله، أما في المغرب فإن أول من حمل هذا اللقب فهو يوسف بن تاشفين.[9]

إن الحامل لهذه الصفة وهو الملك يتمتع بسند إضافي يمنح له شرعية دينية تتجاوز النص الدستوري، وهو ما تجلى أساسا في الفصل 19 من دستور سنة 1996[10]، والذي كرس دستوريا للقب "أمير المؤمنين".

لقد ترتب عن المكانة الدينية للملك بوصفه أميرا للمؤمنين مضاعفات قانونية تمثلت أساسا في منحه صفة القداسة بموجب المادة 23 من الدستور السابق، وهو ما تم التراجع عنه في دستور 2011.

لم يفصل الفصل 19 من الدستور السابق بين المجالين السياسي والديني في مهام أمير المؤمنين، على خلاف الدستور الحالي الذي ميز بين المجالين وذلك بموجب الفصلين 41 و42 من الدستور.[11]

مع تولي الملك محمد السادس للحكم، حملت مؤسسة إمارة المؤمنين حمولة مختلفة عن المرحلة السابقة، فالبرغم من كون الفصل 19 من الدستور السابق لم يفصل على المستوى الوظيفي بين الملك بوصفه رئيسا للدولة، والملك باعتباره أميرا للمؤمنين، إلا أن على مستوى الممارسة فإن تدخل الملك أمير المؤمنين ظل حبيس المجال الديني، باستثناء فترات الأزمة والتي تدخل فيها الملك من خلال دوره التحكيمي.[12]

يتضح من خلال ما سبق اذن أن فترة الملك محمد السادس شهدت تحولا جديدا في تناول إمارة المؤمنين، بل أن هناك من الباحثين من اتجه إلى اعتبار أن إمارة المؤمنين سارت امتدادا للملك الدستوري وليس العكس، مستدلين على ذلك أن تدخل الملك بوصفه أميرا للمؤمنين وفقا للفصل 19 من الدستور السابق لم يكن إلا بطلب من الفرقاء في قضية لا تحمل إجماعا أو توافقا، إضافة إلى أنه لا يتم إلا إطار إرساء دعائم الحداثة في مجال الدين والدنيا.13

لقد ساهم هذا التصور الجديد لإمارة المؤمنين الذي حمله الملك محمد السادس، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الحقل الديني تبعا للأحداث الإرهابية التي شهدها المغرب في إحداث فصل بين الملك أمير المؤمنين (الفصل 41)، والملك رئيس الدولة (الفصل 42) مع دستور 2011.

ثانيا: المرجعية الدستورية

لقد سعت الملكية بالمغرب إلى اعتماد مشروعية دستورية تنضاف إلى مشروعيتها التقليدية الدينية، ومن هذا المنطلق فقد دخل المغرب في أول تجربة دستورية سنة 1962.

إن الملك بوصفه رئيسا للدولة يمارس مجموعة من الاختصاصات التي تسمح له بأن يحتل مرتبة الريادة في حسم أولويات البلاد، وكذا تحديد التوجهات العامة لمختلف الأوراش الاستراتيجية للبلاد.

وفي هذا السياق، ومن خلال استقراء مضامين دستور 2011، فإن المؤسسة الملكية إحدى الركائز الأساسية للنظام السياسي المغربي، فهي توجد في صدارة المؤسسات الدستورية.

إن المكانة الهامة التي يحتلها الملك في النظام السياسي المغربي تجد سندها في النص الدستوري، وفي هذا الإطار، فالفصل 42 من الدستور يكرس لهذه المكانة باعتباره الممثل الأسمى للدولة، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، ولعل ما يهمنا في هذا الفصل بالتحديد هو كون الساهر على صيانة حقوق وحريات المواطنات والمواطنين، ولا شك في أن الحقوق الاجتماعية من بين هذه الحقوق.[14]

يتمتع الملك باختصاصات واسعة في المجال التنفيذي، فبالإضافة إلى كونه يعين رئيس الحكومة من الحزب الفائز بالانتخابات، وكذا باقي أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها، فإن هذا الدور التنفيذي يتجسد فعليا في رئاسة الملك للمجلس الوزاري.

استنادا على مقتضيات الفصل 48 من الدستور، فإن الملك يرأس المجلس الوزاري الذي يضم الوزراء قصد التداول في مجموعة من القضايا، هذه الأخيرة حددها الفصل 49 من الدستور، ومن بينها التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة.

لقد احتفظ الملك بموجب هذا الدستور بموقعه الريادي والحاسم في تحديد السياسة العامة للدولة واختياراتها الاستراتيجية، فبالرغم من توسيع صلاحيات رئيس الحكومة، من خلال إمكانية تحريكه مسطرة التداول داخل المجلس الحكومي، غير أن هذه تبقى مجرد مرحلة أولى لا يتم الفصل فيها إلا بمناسبة انعقاد المجلس الوزاري.[15]

وفي هذا الصدد، فقد كان المجلس الوزاري مناسبة للمصادقة على نصوص ذات طبيعة اجتماعية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر القانون الإطار للحماية الاجتماعية 09.21.[16]

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن هذا المجلس يتداول في التوجهات العامة لمشروع قانون المالية، وحري بالذكر أن القانون المالي هو الذي يعكس بصورة واضحة أولويات الدولة وتوجهاتها الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، فقد حضرت المسألة الاجتماعية بشكل قوي في التوجهات الاستراتيجية لمشاريع قوانين المالية المصادق عليها داخل المجلس الوزاري، خصوصا تلك التي تلت جائحة كورونا كما يوضح الجدول الآتي:

حضور المسألة الاجتماعية في التوجهات العامة لمشروع قانون المالية:

السنة	المجال الاجتماعي في التوجهات الاستراتيجية
قانون المالية لسنة 2021	الشروع في تعميم التغطية الصحية الإجبارية من خلال الإسراع بالمصادقة على التعديلات الخاصة بالإطار القانوني والتنظيمي، التي ستمكن خاصة من إرساء تأمين إجباري عن المرض لفائدة الفئات الهشة المستفيدة حاليا من نظام راميد، وتسريع تعميم التغطية لفائدة فئات المستقلين، وغير الأجراء الذين يمارسون أعمالا حرة. وستعمل الحكومة على مواكبة ورش تعميم التغطية الصحية الإجبارية، بتأهيل العرض الصحي، من خلال الرفع من الميزانية المخصصة لقطاع الصحة وبرسم سنة 2021 بحوالي ملياري درهم، لتبلغ ما يفوق 20 مليار درهم.
قانون المالية لسنة 2022	تعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية.
قانون المالية لسنة 2023	ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية.
قانون المالية لسنة 2024	مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية.

انطلاقا مما سبق، يتبين أن المسألة الاجتماعية سجلت حضورا مستمرا في التوجهات الاستراتيجية لقوانين المالية منذ سنة 2021، وهو ما يعكس المكانة التي تحظى بها بالنسبة للملك على اعتبار أن هذه التوجهات يتم التداول في شأنها داخل المجلس الوزاري الذي يرأسه.

الفقرة الثانية: آليات مساهمة الملك في السياسة الاجتماعية

تميزت السياسة الاجتماعية بالمغرب منذ الاستقلال بالحضور القوي للملك، فقد أطلقت معظم البرامج ذات الطبيعة الاجتماعية بمبادرة ملكية، ويتم ذلك عبر الخطب الملكية (أولا)، وبعد دستور 2011 نشأت ممارسة جديدة تتمثل في جلسات العمل التي يرأسها الملك لبحث مجموعة من القضايا، وتتبع وثيرة تنفيذ عدد من البرامج والأوراش (ثانيا).

أولا: الخطب الملكية

يشكل الخطاب الملكي أهم وسيلة تواصلية وإخبارية بين الملك والأمة، فهو مناسبة لتجسيد مكانة الملك باعتباره رئيسا للدولة، كما أنه مناسبة أيضا لتوجيه المؤسسات الدستورية والسياسية، وعلى رأسها الحكومة، وإخبار الأمة بالقضايا الكبرى وأهم القرارات.[17]

مع اعتلاء الملك محمد السادس للعرش، لعبت المؤسسة الملكية دورا محوريا في المجال الاجتماعي بالمغرب، بل أنه أصبح مجالا شبه محفوظ للملك في العقدين الأخيرين، فجل المبادرات التي أطلقت في المجال الاجتماعي وقفت على إعداد تصورها المؤسسة الملكية[18].

وفي هذا الصدد، تشكل الخطب الملكية الوسيلة الأبرز التي يتم من خلالها إعلان المبادرات المتعلقة بالمجال الاجتماعي، غير أنها لا تشكل مناسبة لإعلان المبادرات فقط، فهي كذلك مناسبة للتتبع، ودعوة الأطراف المعنية بأجرأة هذه التصورات إلى تسريع وثيرة التنفيذ، أو تجويد التدخلات.

هكذا، فقد احتلت المسألة الاجتماعية مكانة بارزة في جل الخطب الملكية للملك محمد السادس، ففي خطاب العرش لسنة 2004، والذي تم الإعلان فيه عن سبعة محاور ينبغي أن تشتغل عليهم المملكة خلال الخمس سنوات القادمة، فقد أكد الملك على أن الإقلاع

الاقتصادي رهين بتوفير المناخ الاجتماعي الملائم لتحقيقه، وذلك عبر توسيع الحماية الاجتماعية ومحاربة كل أشكال الفقر "... **كما يجب تفعيل وتوسيع الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، ومكافحة كل أشكال الفقر والإقصاء، وترسيخ التضامن بين الأجيال باتخاذ التدابير اللازمة والمستعجلة لإنقاذ مستقبل أنظمة التقاعد، قبل فوات الأوان، وتوفير شروط الحياة الكريمة، بإيجاد سكن محترم للمواطنين والقضاء، طبقا لتوجيهاتنا، على أحياء الصفيح وعلى السكن غير اللائق...**"[19]

لقد تميزت الخطب الملكية بكونها مناسبة لإطلاق مبادرات في المجال الاجتماعي، كما هو الحال لخطاب 08 ماي 2005، والذي أعلن فيه الملك عن إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية "... **إن الأمر يتعلق بالمعضلة الاجتماعية، التي نعتبرها بمثابة التحدي الأكبر، لتحقيق مشروعنا المجتمعي التنموي، والتي قررنا، بعون الله وتوفيقه، أن نتصدى لها بإطلاق مبادرة طموحة وخلاقة، باسم "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"...**"[20].

واستمر حضور "الاجتماعي" في الخطب الملكية، حيث كلف الملك بمناسبة خطاب العرش وزير الداخلية بإجراء تشخيص لحاجيات الدواوير في كل منطقة من البنيات التحتية والخدمات الأساسية "... **قررنا تكليف وزير الداخلية، بصفته الوصي على الجماعات الترابية، للقيام بدراسة ميدانية شاملة، لتحديد حاجيات كل دوار، وكل منطقة، من البنيات التحتية، والخدمات الاجتماعية الأساسية، سواء في مجال التعليم والصحة، أو الماء والكهرباء والطرق القروية وغيرها...**"[21]، هذه الدراسة سيتمخض عنها إطلاق برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية.

لقد ظلت الخطب الملكية بحمولتها السياسية والتاريخية المناسبة المفضلة للملك للإعلان عن المبادرات والاستراتيجيات ذات البعد الاجتماعي، وذلك انسجاما مع التحولات إن على المستوى الوطني أو الدولي.
وفي هذا الإطار، فالخطب الملكية لم تكن مناسبة لإعلان المبادرات فقط، أو استعراض الحصيلة، أو التعبير عن الانشغالات الملكية، بل شكلت أيضا مناسبة للتقييم، بل والنقد أيضا، وهذا ما سيتجسد بشكل واضح في خطابه أمام البرلمان سنة 2017، حيث سيعتبر الملك أن النموذج الوطني الحالي في تلك المرحلة لم يعد قادرا على مواكبة التطورات وتحقيق الحاجيات خاصة على المستوى الاجتماعي، وتبعا لذلك سيدعو لإعادة النظر في النموذج التنموي.[22]

وسيستمر هذا النفس في الاعلان عن الاختلالات التي واكبت تنزيل وأجرأة مختلف البرامج والاستراتيجيات على المستوى الاجتماعي في الخطب الملكية، ففي خطاب العرش سنة 2018، سينتقد الملك حجم التداخل وضعف التنسيق في برامج الدعم والحماية الاجتماعية[23]، وفي الخطاب ذاته سيشيد بإطلاق الحكومة لمشروع "السجل الاجتماعي الموحد".

إن المتتبع للرصيد التاريخي للتجربة الملكية بالمغرب سيتبين له الدور الأساسي الذي يلعبه الملك في فترة الأزمات، هذا الدور النابع من المكانة الرمزية للملك، ومن الصلاحيات التي يمنحها له مركزه الدستوري باعتباره رئيسا للدولة.
وفي هذا السياق، ومع انتشار وباء "كوفيد 19"، وما خلفه من تداعيات خاصة على المستوى الاجتماعي، فسيبادر الملك بمناسبة خطاب العرش سنة 2020 إلى الإعلان عن إطلاق تعميم الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة، وذلك بشكل تدريجي.[24]
لقد شكلت جائحة كورونا مناسبة لإجراء تحول عميق في تعاطي الدولة مع المسألة الاجتماعية، ويمكن لمس ذلك في جل الخطب الملكية التي تلت الجائحة، حيث تميزت بحضور المسألة الاجتماعية في مضامينها.

ثانيا: جلسات العمل الملكية

إذا كان الخطاب الملكي الآلية الأبرز لتجسيد سمو المؤسسة الملكية، ووسيلة لممارسة الملك اختصاصاته، ويتواصل بها مع عموم شعبه، فإنه ليس الآلية الوحيدة، فقد أفرزت الممارسة جلسات العمل الملكية، والتي يرأسها الملك.

إن اجتماع الملك بالحكومة من خلال المجلس الوزاري نجد سنده الدستوري، وذلك استنادا إلى أحكام الفصلين 48 و49 من دستور 2011[25]، غير أن جلسات العمل الملكية لم يتم الإشارة إليها بشكل صريح في أي نص دستوري.

وإذا كانت أوجه التشابه بين المجلس الوزاري وجلسات العمل الملكية متعددة خاصة فيما يتعلق بكونها مجالا لمناقشة مجموعة من الملفات بين الملك والحكومة، حتى أن هناك من اتجه إلى وصفها ب "**مجلس وزاري مصغر**"، فإن هناك أيضا مجموعة من أوجه الاختلاف تنضاف إلى الإفصاح الدستوري الصريح عنها، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ تحدد المادة 49 من الدستور[26] طبيعة القضايا والنصوص التي يتداول فيها المجلس الوزاري، في حين أن جلسات العمل الملكية ونظرا لغياب نص دستوري صريح ينظمها كما سلف الذكر فإنها تبقى مفتوحة لمناقشة مختلف القضايا.
- ✓ تخول المادة 48 من الدستور بصفة حصرية الحضور في المجلس الوزاري بالإضافة إلى الملك الذي يرأس المجلس إلى رئيس الحكومة والوزراء[27]، غير أن جلسات العمل الملكية تشهد حضور فاعلين آخرين، مثل رؤساء المؤسسات والمقاولات العمومية، إضافة إلى مستشاري الملك.
- ✓ إذا كان المجلس الوزاري ينعقد بشكل دوري وكلما دعت الضرورة لذلك، خاصة في الحالة التي يكون فيها انعقاد هذا المجلس وجوبا لإتمام مسطرة ما كما هو الحال في مشروع قانون المالية الذي يتداول المجلس الوزاري في توجهاته العامة قبل المصادقة عليه في المجلس الحكومي وإيداعه بمجلس النواب، فإن جلسات العمل الملكية ليس هناك ما يفرض انعقادها لإتمام مسطرة معينة، فهي مناسبة لمناقشة قضايا راهنة، وتتبع تنفيذ أوراش استراتيجية من طرف الملك، وبالعودة إلى الممارسة فسنسجل أن الملك عقد سنة 2023 خمس جلسات للعمل همت مواضيع مختلفة، في الوقت الذي انعقد المجلس الوزاري في السنة ذاتها مرتين.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هناك توجهين من حيث دستورية هذه الجلسات، فإذا كان هناك توجه يؤكد على غياب أي سند دستوري لهذه الجلسات، فإن هناك توجه آخر يعتبر أن جلسات العمل الملكية مستوحاة من العرف الدستوري، ومن التقاليد المغربية، كما أنه يستند على الفصل 42 من الدستور والذي ينص على أن الملك رئيس للدولة، وأمير للمؤمنين، وهو ما يعطي للملك أحقية عقد هذه الاجتماعات لتتبع عمل الحكومة.[28]

ارتبطت جلسات العمل الملكية بعد 2011 بتتبع الملك لمجموعة من الأوراش والاستراتيجيات في قطاعات مختلفة، خصوصا في مواضيع المجال الطاقي، وإشكالية الماء ثم التكوين المهني، ثم المجال الاجتماعي خصوصا بعد سنة 2020، وذلك في خضم انتشار فيروس كوفيد 19، هذه المرحلة التي أحدثت منعطفا جديدة في تعاطي الدولة مع المسألة الاجتماعية، يبين الجدول الآتي مواضيع جلسات العمل انطلاقا من سنة 2020 والتي همت مواضيع مرتبطة بالمجال الاجتماعي:

جلسات العمل المتعلقة بالمسألة الاجتماعية ابتداء من سنة 2020

موضوع الجلسة	تاريخها
البرنامج الأولوي الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027.	07 يناير 2020
تتبع تدبير انتشار وباء فيروس كورونا.	17 مارس 2020
إستراتيجية التلقيح ضد فيروس كوفيد-19.	9 نونبر 2020
تتبع البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027.	09 ماي 2023
بحث الوضع في أعقاب زلزال 8 شتنبر.	09 سبتمبر 2023

تفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررا من زلزال الحوز.	14 شتنبر 2023
برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز.	20 سبتمبر 2023
جلسة عمل خصصت لقطاع الإسكان والتعمير.	17 أكتوبر 2023

انطلاقا من الجدول أعلاه يتبين ازدياد وثيرة انعقاد جلسات العمل الملكية في مواضيع متعلقة بالمجال الاجتماعي، فقبل سنة 2020 ارتبطت معظم الجلسات بالمجال الطاقي والتكوين المهني والمجال الصناعي وبعض القضايا الراهنة[29].

غير أنه يمكن تسجيل أن معظم هذه الجلسات المشار إليها في الجدول أعلاه ارتبط بتتبع ظروف طارئة، حيث همت هذه الجلسات التدابير المواكبة لجائحة كوفيد 19 خاصة في المجال الصحي، ثم التدابير المواكبة أيضا لزلزال الحوز، خاصة ما يرتبط بإعادة إيواء المتضررين من هذه الكارثة.

خاتمة:

ختاما، يتضح من خلال ما سبق أن الملك يساهم بشكل أساسي على مستوى السياسية الاجتماعية بالمغرب، يرتبط هذا الدور الأساسي بالآليات التي يتدخل من خلالها الملك، سواء عبر الخطب الملكية التي ترسم التوجهات الكبرى لهذه السياسات، أو عبر ما يمنحه له الدستور من رئاسة للمجلس الوزاري، إضافة إلى ابتكار آلية جلسات العمل.

يأتي هذا الدور الأساسي للملك في السياسة الاجتماعية من صفته أولا كأمير للمؤمنين، وما تفرضه هذه الصفة من رعاية لمصالح الرعية، إضافة إلى الصلاحيات الدستورية، خاصة ما نص عليه الدستور الأخير من كون الملك رئيسا للدولة، ثم رئاسته كما سلف الذكر للمجلس الوزاري الذي يرسم التوجهات الاستراتيجية للدولة.

يتبين اذن أن للملك دور فاعل ومهم في رسم معالم السياسة الاجتماعية، ولا أدل على ذلك أن ورش تعميم الحماية الاجتماعية الذي يتم تنفيذه خلال السنوات الجارية تم بمبادرة ملكية، في حين يبقى دور باقي الفاعلين على رأسهم الحكومة دزر تنفيذي، غير أن نجاح هذه الأوراش يظل رهينا بمساهمة مختلف الفاعلين كل حسب وظيفته.

الهوامش:

[1]–عبد اللطيف بكور، دور المؤسسة الملكية في إحلال التوازن السياسي في المغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية –الرباط، الموسم الجامعي 2002/2001، ص 23.

[2] – يوسف أشحشاح، المؤسسة الملكية في ضوء أحكام دستور 2011، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا–جامعة محمد الخامس، الموسم الجامعي 2018–2019، ص 49.

[3] – عادل بن اجبارة، "الملكية والنخبة السياسية المغربية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، السنة الجامعية 2007/2006، ص 52.

[4] – نفس المرجع السابق، ص 54

[5] – عبد الرحمان بن خلدون، "المقدمة"، مطبعة مصطفى محمد مصر، بدون تاريخ وبدون طبعة، ص 209، أورده: عبد اللطيف بكور، "دور المؤسسة الملكية في إحلال التوازن السياسي في المغرب" أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، جامعة محمد الخامس، السنة الجامعية 2002/2001، ص 45.

[6] – عادل بن اجبارة، "الملكية والنخبة السياسية المغربية"، مرجع سابق، ص 55

[7] – يوسف أشحشاح، المؤسسة الملكية في ضوء أحكام دستور 2011، مرجع سابق، ص 48.

[8] – راجع: بيعة صاحب الجلالة الملك محمد بن الحسن، الموقع الإلكتروني لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرابط:
https://www.habous.gov.ma/2012-01-26-16-09-45/1307-%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D8%B5%D8%A7%D8%AD%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A8%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%86.html.2024 تاريخ الزيارة: 2 فبراير

[9] – يوسف أشحشاح، المؤسسة الملكية في ضوء أحكام دستور 2011، مرجع سابق، ص 63.

[10] – دستور 1996، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.157 الصادر في 23 جمادى الأولى 1417 (7 أكتوبر 1996).

[11] – يوسف أشحشاح، المؤسسة الملكية في ضوء أحكام دستور 2011، مرجع سابق، ص 68.

[12] – من أهم هذه اللحظات تلك المتعلقة بالنقاش المجتمعي الذي رافق إحداث مدونة الأسرة.

[13] – يوسف أشحشاح، المؤسسة الملكية في ضوء أحكام دستور 2011، مرجع سابق، ص 86.

[14] – الفصل 42 من دستور 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011).

[15] – يوسف أشحشاح، المؤسسة الملكية في ضوء أحكام دستور 2011، مرجع سابق، ص 231.

[16] – القانون الإطار 09.21، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.30، صادر في 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021).

[17] – طارق الغزلاني، "تطور التحكيم الملكي في النظام الدستوري/ السياسي المغربي، دراسة تحليلية في بنيات النظام السياسي المغربي على ضوء دستور المملكة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، السنة الجامعية 2016/2015، ص 224.

[18] – فؤاد أشن، "السياسات العمومية والتحديات الاجتماعية بالمغرب"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 2022، ص 46.

[19] – خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2004، الموقع الالكتروني: www.maroc.ma بتاريخ 09 يناير 2024.

[20] – الخطاب الملكي بتاريخ 08 ماي 2005، الموقع الالكتروني:www.maroc.ma بتاريخ 09 يناير 2024.

[21] – الخطاب الملكي بتاريخ 30 يوليوز 2015، الموقع الالكتروني:www.maroc.ma بتاريخ 09 يناير 2024.

[22] – "... إذا كان المغرب قد حقق تقدما ملموسا، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية ، كل في مجال اختصاصه ، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد..." الخطاب الملكي بتاريخ 13 أكتوبر 2017، الموقع الالكتروني:www.maroc.ma بتاريخ 20 يناير 2024.

[23] – الخطاب الملكي بتاريخ 28 يوليوز 2018، الموقع الالكتروني:www.maroc.ma بتاريخ 20 يناير 2024.

[24] – الخطاب الملكي بتاريخ 29 يوليوز 2020، الموقع الالكتروني:www.maroc.ma بتاريخ 26 يناير 2024.

[25] – دستور 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011).

[26] – دستور 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011).

[27] – نشير في هذا الصدد إلى أنه بالعودة إلى الممارسة فيما يتعلق بطبيعة الحضور داخل المجلس الوزاري فإنه سيتم تسجيل حضور ولي العهد، بالإضافة إلى مستشاري الملك، غير أننا نعتبر أن هذا لا يخالف الدستور ما دام أن التداول يبقى حصريا في الأعضاء المنصوص عليهم في المادة 48 من الدستور.

[28] – أحمد أعراب، "مؤسسات صياغة القرار في النظام السياسي المغربي: جلسات العمل الملكية والاجتماعات المصغرة لرئيس الحكومة"، المجلة المغربية للحكامة القانونية والقضائية، العدد الخامس، 2018، ص 102 و103.

[29] – بعد سنة 2011 انعقدت جلسات عمل ملكية في قضايا راهنة، نذكر منها تلك الجلسة المنعقدة بتاريخ 09 غشت 2011 حول السلوكات غير اللائقة ذات الصلة بالرشوة وسوء المعاملة الممارسة من قبل عدد من عناصر الأمن العاملين في المراكز الحدودية للمملكة، ثم الجلسة المنعقدة بتاريخ 27 يناير 2020 حول وضعية المواطنين المغاربة الموجودين بإقليم ووهان الصيني، وغيرها، للاستزادة: عبد الرحمان علال، "جلسات العمل: الحضور التنفيذي للملك" الرابط: https://mipa.institute/7863 .